في ورشة أقامها مركز العراق لتأهيل المرأة وتشغيلها

النساء يتدارسن جوانب متعددة من حقوقهن الدستورية

بغداد/ اياد عطية الخالدي
تصوير/ سمير هادي

الدستور هو الموضوع الساخن في الساحة العراقية الآن ، والمفاصل الحية في المجتمع العراقي كمنظمات المجتمع المدني والروابط المهنية والعلمية والتجمعات السياسية والثقافية تنشط بشكل ملحوظ لابداء تصوراتها وملاحظاتها حوله ، بعد ان تعهدت لجنة كتابة مسودته ، بسماع أصوات وآراء وتصورات وملاحظات الجميع واعتمادها في صياغة الدستور قبل طرحه على الاستفتاء العام. الروابط والمراكز النسوية تساهم في هذا الموضوع أيضاً وأحد المراكز الناشطة في هذا المجال مركز العراق لتأهيل المرأة وتشغيلها الذي أقام في ٢٧/ حزيران أول ورشة عمل حول الدستور في وزارة المالية.

بداية الحلول

امتلأت القاعة الكبيرة في ديوان الوزارة بالموظفات والعاملات فيها. والمتطلعات لفهم كيفية وطبيعة الدور الذي يقمن به في ايصال تصوراتهن وأفكارهن إلى لجنة كتابة الدستور.

هديل عبد الصاحب القرغولي اخذت مكانها بين المشاركات في هذه الورشة، سألتها عن تصوراتها عن الدستور وماذا تريد منه.

فقالت: لنكن صريحين.. المرأة العراقية الآن وسابقاً ما زالت مسلوبة الحق والإرادة، ولا تملك حرية التعبير، وينظر إليها على انها اداة للعمل المنزلي والوظيفي والاجتماعي يقولون إننا بلد الحضارات، وبناته أو نساؤه لا يملكن حرية التعبير، وبلد النفط والثروات والمرأة العراقية افقر النساء العربيات، أنا أريد حلولاً لكل هذه المشكلات فهل يمكنني ذلك؟ اعتقد ان بداية الحلول تنبع من الدستور أليس كذلك؟

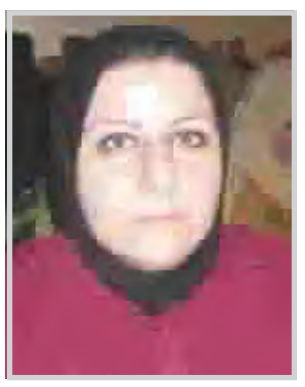

فصل الدين عن السلطة

تقية اسكندر من رابطة المرأة العراقية قالت: اننا هنا نرفع اصواتنا عالياً لنطالب بتضمين الدستور جميع الانظمة والقرارات التي اصدرتها منظمة حقوق الانسان الدولية كذلك نطالب بتضمين جميع حقوق المرأة العاملة، لقد عانت المرأة العراقية من اضطهاد نفسي وجسدي وزجت في السجون وتعرضت إلى التعذيب والاعدام، في العقود السابقة لذلك نطالب بكل ما يكفل انسانيتها وحقوقها ومساواتها مع الرجل وتضيف السيدة اسكندر: هناك أمر مهم آخر نطالب به ايضاً هو ضرورة فصل الدين عن السلطة، لوجود أديان مختلفة في العراق، وان كان الدين الإسلامي هو دين الغالبية.

وتشاطر خيرية حسون السيدة اسكندر آراءها مؤكدة على ضرورة نيل المرأة كل الحقوق السياسة والاجتماعية بلا تمييز.

وتقول زينب علي: نريد ان يوفر لنا الدستور كل الفرص الملائمة والكافية لضمان حقوقنا وإثبات شخصيتنا لأننا عانينا الكثير خلال العقود الماضية.

المشاركة في كتابة الدستور

تقول مديحة كرم الوتار: الدستور حدث جديد على الساحة العراقية ونحن نحاول ان نبذل جهوداً بمساعدة الهيئات والمنظمات النسوية لنشر الوعي الدستوري خصوصاً بين النساء، ونحاول ان نضغط على لجنة صياغة الدستور في تضمين الدستور فقرات واضحة لحماية حقوق النساء والاسرة والطفل، وان لا تبقى المرأة اسيرة قوانين جائرة غبنت حقوقها وهمشت دورها وشخصيتها في المجتمع.

وتلخص رغد خالد عبد الفتاح جانباً من حقوق المرأة في نقاط محددة، أولها: ضمان حقوق المرأة في المشاركة بكتابة الدستور بما يوازي ثقلها ونسبتها في المجتمع العراقي. وثانياً: ضمان مشاركتها في المراكز القيادية في الدولة. بحصولها على حقائب وزارية وشغلها مناصب وكيل وزير أو مدير عام. وثالثا: إلغاء القوانين التي تنتقص من حقوق المرأة مثل قانون تعدد الزوجات، والقانون الذي يخفف عقوبة جريمة القتل في حالة الزنا للزوجة وغيرها من القوانين الأخرى. ورابعاً: ضمان حق المرأة في الوصول إلى مرحلة دراسية معينة وعبر قانون إلزامية التعليم.

ترحيب

في بداية اعمال الورشة، رحب السيد أكرم الخضار المفتش العام في وزارة المالية بالمشاركات فيها، وقال: ان الدستور واحد من أهم مظاهر السيادة الوطنية والمرجع الاساسي لحقوق المواطنين، ويسعدنا ان تكون وزارة المالية الأولى بين الوزارات في نشر التوعية الدستورية بين منتسبيها، وشكر الجهود التي يقوم بها مركز العراق لتأهيل وتشغيل المرأة ورئيسته السيدة جنان غازي مبارك.

العلمانية

وقدمت فائزة بابا خان عضوة الجمعية الوطنية وعضوة لجنة الاسرة والطفل فيها. دراسة بعنوان (العلمانية) أوضحت فيها ان العلمانية تعني في الجانب السياسي. اللادينية في الحكم. وظهرت العلمانية في أوروبا في القرن السابع عشر اما في المشرق فظهرت في القرن التاسع عشر في مصر وتركيا وسوريا ومن ثم في العراق ولبنان وقالت: في أوروبا جاء ظهورها نتيجة سيطرة الكنيسة على الحياة واستبدادها بالرأي، مما أدى إلى وقف التقدم في كل المجالات العلمية والاجتماعية، الامر الذي رفضته الشعوب الأوروبية.

ودعت باباخان في دراستها إلى نظام علماني في العراق، بعزل الدين عن السلطة، من اجل احداث تقدم في كل مناحي الحياة، مؤكدة ان بداية عزل الدين عن السلطة تبدأ اولاً من خلال الدستور.

مركز العراق

هدى الجباري المديرة التنفيذية لمركز العراق لتأهيل المرأة وتشغيلها أوضحت: ان مركز العراق هو منظمة انسانية غير مرتبطة بأية جهة حكومية أو اتجاه سياسي يعمل بلا هوية، ويهدف إلى توعية المرأة وتأهيلها ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وقالت: نعنى الآن باقامة ورش في جميع الوزارات والمؤسسات العراقية تستهدف بشكل خاص المرأة لتوعيتها حول الدستور ومفهومه، وأين حقوقها فيه، حتى تستطيع عندما تصوت على مسودة الدستور ان تعرف إن كان قد ضمن حقوقها ام لا.

المواطن والدستور

السيدة جنان مبارك رئيسة مركز العراق لتأهيل المرأة وتشغيلها اوضحت ان الدستور يمثل القانون الاساسي للبلد والمؤسس للقوانين الأخرى، وهو ألف باء للدولة والوثيقة التي يستطيع بها الناس معرفة حقوقهم، كما ان الدستور هو الذي يعرف بالحكومة وحدود صلاحيتها.

وسألت (رائدة) من قسم طاحونة هواء تعود إلى قروي كان يملك قطعة أرض صغيرة مجاورة لقلعة الملك بحجة انها تحجب عنه رؤية منظر طبيعي جميل، قال القروي للملك: جلالة الملك ما زالت لدينا محكمة في برلين وهذا يعني ان القروي يعرف حقوقه وحدود صلاحيات الملك، ووجود سلطة يمكن ان تمنع حتى الملك من تنفيذ ما يريد. وبذلك لم يستطع ملك بروسيا إزالة تلك الطاحونة ذلك يوضح ان الكل متساوون امام القانون.

فقرات الدستور

وسألت تقية اسكندر من رابطة المرأة كم عدد الفقرات التي من المفترض ان يتكون منها الدستور؟

فأجابت السيدة جنان: يحتوي الدستور الامريكي مثلاً على سبعة بنود بالاضافة إلى سبعة وعشرين تعديلاً تمت اضافتها على مدى السنين وبذلك يصبح ثلاثة وثلاثين بنداً اما الدستور الأوروبي الجديد فيحتوي على المئات من البنود وكتب في مئتين وخمس وستين صفحة، الدستور التركي يحتوي على مئة وسبعة وسبعين بنداً، فيما يحتوي الدستور الألماني على مئة وستة وعشرين بنداً، قانون إدارة الدولة العراقي المؤقت يحتوي على أثنين وستين بنداً، بالنتيجة فأنه لا يوجد مرجع أو قانون يحدد فقرات الدستور، أو يحدد ما الدستور الأفضل.

تعديل الدستور

سألت احدى المشاركات هل بامكاننا ان نقوم بتغيير فقرات الدستور بعد كتابتها؟ فأجابت السيدة جنان:

. عادة الدستور لا يتغير وانما يعدل بسهولة، وهو يختلف عن القانون. يحتاج تغيير قانون إلى توفر أغلبية بسيطة وهي ٥١٪ من أعضاء البرلمان لكن تعديل الدستور يحتاج إلى أغلبية ثلاثة أرباع أو اغلبية الثلثين من أعضاء البرلمان.

أضافة إلى مطلب آخر لتأكيد التعديل هو الاستفتاء العام. اذن هناك صعوبة تواجه عملية تغيير الدستور، وهذا امر جيد لأن الدستور هو حجر أساس الدولة فليس من المناسب ان يتفاجأ ٥١٪ من السكان في يوم ما وقد قررت الحكومة على سبيل المثال منع حرية الكلام في العراق ولذلك فأن الاغلبية لا تستطيع ان تقرر كل شيء وإلا يكون لدينا أغلبية من الطغاة.

الحقوق الاساسية

زينب علي وجهت سؤالاً جيداً إلى السيدة جنان مبارك رئيسة مركز العراق لتأهيل المرأة وتشغيلها. وهو: ما أهم الحقوق الأساسية التي يجب ان يتضمنها الدستور؟ فأجابت السيدة جنان: حقوق الانسان تمثل طيفاً واسعاً من الحقوق يمكن اجمالها في حقوق أساسية (حقوق سياسية) حقوق اقتصادية واجتماعية.

الحقوق الاساسية تشتمل على: حرية التعبير. حرية ممارسة العبادة، الحصول على محاكمة عادلة.

أما الحقوق السياسية فتشتمل على: حق تشكيل الاحزاب السياسية، حق المشاركة فيها والحقوق الاجتماعية تشتمل على: حق التثقيف، حق المشاركة في التجمعات، حق الاضراب وتشتمل الحقوق الاقتصادية على: حق الملك الخاص، الحق في انشاء مشاريع اقتصادية، الحق في بدء العمل أو إنهائه.

خطوات نحو دستور العراق الدائم

شرحت السيدة جنان مبارك الخطوات الواجب اعتمادها بحسب قانون إدارة الدولة المؤقت لحصول الشعب العراقي على دستور دائم بالاستناد إلى القانون بالقول يجب عرض مسودة الدستور بتاريخ لا يتجاوز ١٥/ كانون الأول/ ٢٠٠٥، لكن السؤال الذي يطرح نفسه ماذا لو لم تكتمل كتابة مسودة الدستور في هذا التاريخ؟ في هذه الحالة سيقدم أعضاء الجمعية الوطنية طلباً إلى المجلس الرئاسي لتأجيل موعد إعلان مسودة الدستور ويجب ان يقدم هذا الطلب في موعد أقصاه الأول من آب. وفي حالة عدم طلب التأجيل في هذا الموعد وعدم اكتمال كتابة مسودة الدستور تحل الجمعية الوطنية نفسها، ويعاد انتخابها مجدداً. اما في حال اكتمال كتابة الدستور فيجري طرحه للتداول بين المواطنين لمدة شهرين قبل ان يتم التصويت عليه في ١٥/ تشرين الأول/ ٢٠٠٥، وفي حالة إقراره تجري الانتخابات العامة في ١٥/ كانون الثاني/ بحسب قانون إدارة الدولة.

استبيان

وفي نهاية عمل الورشة قام مركز العراق باستبيان للرأي بين المشاركات حول عدد من القضايا الأساسية في الدستور، التي تتعلق بنوع النظام الانتخابي، وعلاقة الدين بالدولة وشكل الحكومة، ووعدت السيدة جنان مبارك رئيسة المركز برفع نتائج الاستبيان إلى لجنة كتابة الدستور للاطلاع عليه ووضعه في اعتبارها لأنه يمثل مطاليب المرأة العراقية وتصوراتها حول الدستور.

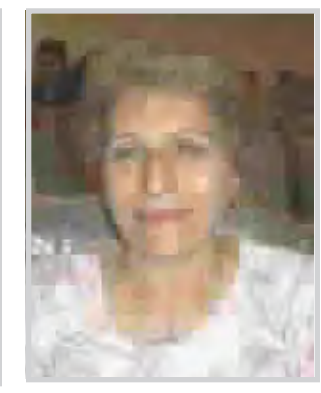

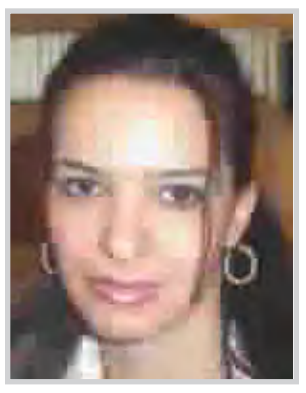

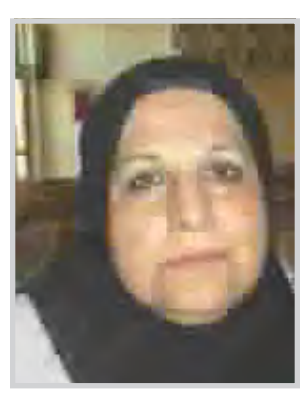

المحاسبة السيدة جنان: ما أهمية الدستور لي كمواطنة؟

فأجابت السيدة جنان: تضمن الدساتير بصورة عامة المساواة بين المواطنين، وتقسيم السلطات بين أكثر من جهة، وبذلك لا يمكن لأية واحدة لأن تملك القوة والحكم بشكل استبدادي لأخذ حقك أو ملكيتك أو الحد من حريتك. وهذا يعني ان الدستور يجعل الجميع متساوين امام القانون وليس هناك احد أو مجموعة فوق القانون.. ولكي تبدو الصورة واضحة أكثر لرائدة قالت السيدة جنان: دعيني اعطيك مثالاً، في القرن الثامن عشر أراد ملك (بروسيا) وهي مقاطعة ألمانية كبيرة قبل توحيد ألمانيا، ازالة

توصيات المؤتمر الأمني للرابطة الوطنية في بابل

تفعيل دور المواطن وتطوير قدرات أجهزة الشرطة

بابل/ مكتب المدى

عقدت الرابطة الوطنية لمنطقة جنوب الوسط مؤتمرا لدراسة الوضع الأمني في محافظة بابل، وحضر الحوارات نائب رئيس مجلس المحافظة وعدد من ممثلي الجهات الأمنية والسياسية ومنظمات المجتمع المدني. وكان شعار المؤتمر "استتباب الأمن مسؤولية الجميع" وجرت مناقشة واسعة بين الحضور امتازت بالدقة والوضوح والعقلانية في تحليل ظاهرة الإرهاب والأداء الجيد لأجهزة الشرطة والأمن ودور المواطنين في التعاون مع تلك الاجهزة وضرورة تقديم الدعم المعنوي للمواطن من أجل تفعيل دوره في الفعالية الأمنية مع ضرورة استمرار التأهيل والتطوير القتالي لأفراد الأجهزة المختصة وتزويدها بالأسلحة المتطورة ووسائل الاتصال الحديثة. وتمخض المؤتمر عن توصيات ومقترحات وجدتها اللجنة الأمنية للرابطة الوطنية ضرورية لمساندة عمل الشرطة والجيش، وناشدت اللجنة الجميع بالتعاون لرفع الاستعداد والتحوط. ومن أهم التوصيات:

. دراسة وتدقيق الشخصية المنتمية للأجهزة الأمنية أو الراغبة بالانتماء وعدم التهاون مع العناصر المشبوهة.

. اعتماد مبدأ الحوافز والعمل بالتكريم لمن يستحقه، إذا قدم أعمالاً مهمة مع ضرورة اعتماد مبدأ المحاسبة.

. عدم السماح بتجمعات المواطنين أمام البنايات الحكومية ولأي سبب.

. توفير الحماية الحقيقية لكل تظاهرة أو ممارسة اجتماعية دينية كانت أو ثقافية. والاهتمام بالحراسات الليلية ومتابعتها جدياً والإكثار من اعداد الحراس الليليين وتحديث وسائل عملهم.

دور المواطن في تفعيل الأمن

وقدم المشاركون في المؤتمر عدداً من المقترحات الخاصة بالمواطن ودوره الاجتماعي في دعم الأجهزة الأمنية.

. إشراك المواطنين كافة ولا سيما، الموظفين والمثقفين في تدعيم الأنشطة الأمنية.

. وضع صناديق مقترحات خاصة بالأجهزة الأمنية وفي أماكن متعددة وتحديد أرقام هواتف ثابتة ومحمولة لعموم المواطنين للاتصال والاخبار عن كل حالة سلبية.

. تكريم المواطنين المبدعين في مجال التعاون أو التنسيق مع الأجهزة الأمنية من قبل كل المؤسسات ذات العلاقة وتنمية الشعور بالمسؤولية الأمنية من خلال المدارس والكليات والمساجد.

. تحميل المواطن مسؤولية التقصير الحاصل في إخفاء المعلومات عن الأجهزة الأمنية.